

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يستضيف قمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعام 2017

كوالالمبور – أبوظبي، 23/ مايو 2017 - يسر مجلس الخدمات المالية الإسلامية الإعلان عن موعد انعقاد القمة السنوية للعام 2017 في الفترة ما بين 23 - 26 أكتوبر 2017 في أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، والتي سيستضيف فعالياتها مصرف الإمارات العربية المتحدة.

هذا وقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، تضمنت تعاون والتزام كلا الطرفين في تنظيم هذه الفعالية المهمة لصناعة التمويل الإسلامي.

وفي هذا السياق قال معالي السيد مبارك رشيد المنصوري، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي "أعتقد أن المجتمع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا سوف يستفيدون بشكل كبير من المداولات والمناقشات خلال هذه القمة العالمية، وأعرب عن سرور مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باستضافة أقرانه من قادة وأصحاب الاهتمام المنتمين للمجتمع المالي العالمي في إمارة أبوظبي. كما أضاف أن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي قد انضم لمجلس الخدمات المالية الإسلامية منذ العام 2004 بوصفه عضوًا كامل العضوية كما أنه أحد أعضاء المجلس الأعلى لهذه الهيئة الدولية الواضحة للمعايير. وفي هذا السياق أشار إلى أن هناك أربعة عشر مؤسسة في دولة الإمارات العربية المتحدة باستثناء السلطات الإشرافية، من بينها مصارف إسلامية، وشركات تكافل، ووكالات تصنيف، وشركات استثمار ذات عضوية في مجلس الخدمات المالية الإسلامية. نشعر بالفخر بأن دولة الإمارات العربية المتحدة سوف تستضيف القمة للمرة الثانية، ونأمل أن تساعد أنشطة القمة وتبادل الخبرات بين الوفود والخبراء على تركيز اهتمامنا على القضايا ذات الصلة المباشرة بالتمويل الإسلامي في الوقت الذي نسعى فيه لمواصلة تنمية هذا القطاع وجعل دولة الإمارات العربية المتحدة مركزًا رئيسًا للتمويل الإسلامي في المنطقة".

ومن جانبه، أعرب السيد/ زاهد الرحمن خوخر، الأمين العام بالإمارة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية عن سعادته بأن القمة سوف تعقد هذا العام في أبوظبي. كما أننا نتطلع للعمل جنبًا إلى جنب مع معالي المحافظ المنصوري، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بوصفه الجهة المستضيفة للقمة، وكذلك العمل مع أصحاب الاهتمام الرئيسيين في دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار الأشهر المقبلة. وأضاف أيضًا "نحن سعداء بالدعم المتواصل الذي تقدمه دولة الإمارات العربية المتحدة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية وأنشطته كما نتطلع لتحقيق ما نصبو إليه من وراء تنظيم القمة للمرة الثانية بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث قمنا بتنظيمها للمرة الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2007 في إمارة دبي.

والجدير بالذكر أن القمة السنوية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية تهدف إلى لقاء مجموعة مرموقة من قادة صناعة الخدمات المالية الإسلامية وخبرائها من جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص فقد اشتمل الحضور في القمم السابقة على الجهات الفاعلة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية وخاصة أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية من بين السلطات الرقابية والإشرافية، والمنظمات الدولية الحكومية، والمختصين، والجهات الفاعلة في السوق. وتجدر الإشارة إلى أن القمم السابقة قد عقدت في كل من كازاخستان (2015)، موريشيوس (2014)، ماليزيا (2013)، تركيا (2012)، لكسمبورغ (2011)، البحرين (2010)، بالإضافة إلى كل من الأردن، ولبنان، وقطر، وسنغافورة، والمملكة المتحدة.

هذا وسيتم لاحقًا الإعلان عن المزيد من المعلومات حول قمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعام 2017. للاستفسار حول المشاركة وفرص الرعاية يمكنكم التواصل مع الأمانة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية على البريد الإلكتروني

ملاحظة للمحررين:**نبذة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية**

مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز مئانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). إن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مفصلة، تم وصفها في وثيقة "إرشادات وإجراءات إعداد المعايير والمبادئ الإرشادية" والتي تشمل من بين أشياء أخرى، إصدار مسودة مشروع، وعقد ورش عمل، وفي حالة الضرورة، عقد جلسات استماع. كما يعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثاً تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة. ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية، ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة.

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية: www.ifsb.org

نبذة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

مصرف الإمارات العربية المتحدة هو هيئة اتحادية بموجب قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة بالإشراف على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي يعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط بإجمالي موجودات تصل إلى 726 مليار دولار أمريكي متمثلة في 54 مصرف، ثمانية منها هي مصارف إسلامية. تأسس مصرف الإمارات العربية المتحدة تحت اسم مجلس للنقد بتاريخ 19 مايو 1973 بموجب القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973 بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 1971 وتم تفويضه لإصدار عملة وطنية تخلف العملات الأخرى التي كانت قيد التداول. تاريخ 10 ديسمبر 1980 بدأ العمل "بالقانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية" والذي نص على أن ينشأ في دولة الإمارات العربية المتحدة مصرف مركزي يسمى (مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، وأن يقوم المصرف المركزي بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها. كما تم تفويضه بإصدار والعمل على دعم النقد وتحقيق ثباته في الداخل والخارج وضمان حرية تحويله إلى العملات الأجنبية، بالإضافة إلى العمل كمصرف للمصارف العاملة في الدولة، وكذلك القيام بوظيفة مصرف الحكومة، وتقديم المشورة للحكومة في الشؤون النقدية والمالية.